

دعوة إلى تيسير النحو العربي

د . عبد الوهاب حومد

في عام ١٩٣٨ أوفدت في بعثة دراسية إلى جامعة باريس، لدراسة اللغة العربية وآدابها. وكان أساتذتنا في كلية الآداب، من المستشرقين اللامعين: مارسيه وماسينيون وبلاشير وسوفاجيه، وكذلك ديمونين، الذي لم يكن يحظى بتقديرنا ولا احترامنا، لما لمسناه فيه وفي كتابه «المؤسسات الإسلامية» من ضحالة علم، وضيق صدر بالإسلام والعروبة.. وقد أعجبنا منهم، طرق البحث المنظم والانطلاق من فكر متحرر، يبحث عن الحقيقة دون التزام بثوابت مقررة سلفاً، وكانوا يتبنون الآراء التي يليقها في روعهم بحثهم المجرد..

وكان عدد الطلاب والطالبات الفرنسيين والأجانب، الذين انتسبوا إلى قسم اللغة العربية، في تلك السنة الأولى، في حدود الثمانين، غير أنه كلما أفل نجم وطلع فجر، كان عددهم يتناقص... وأظن أنه لم يتخرج معنا إلا المستشرق الحالي نيكيتا إليسييف، الذي انتخبناه في هذا العام عضواً مراسلاً لمجمعنا هذا..

وكانت هذه الظاهرة، ولا زالت، مدعاةً لدهشتنا. وإن كنا إلى حد ما، نتوقعها..

فلم تكن حالة أمتنا العربية، آنذاك، صالحةً لاستقطاب أجانب كثيرٍ في

رحاب علومها وآدابها، كما أن لغتنا كانت، ولا تزال، عسيرةً عليهم وعلينا نحن أيضاً، خاصة قواعدها النحوية والصرفية، بل والإملائية كذلك.. وكنت أشعر بضيق نفسي، وأنا أرتاد قاعات الإنكليزية والإيطالية (وغيرها من اللغات الحية) التي تكاد تتفجر بمن فيها من الطلبة والطالبات... وكثيراً ما ساءلت نفسي: هل العيب في ضعفنا في المصطرع الدولي، أم في قواعد لغتنا، أم في الأمرين معاً؟...

وأجابتنني نتائج الاستقراء، بأن علتنا الكبرى تكمن في الجمود الذي ضرب مقومات حياتنا الفكرية، في جميع جوانبها، منذ أكثر من ألف عام.. ففي مجال الفقه، وهو الميدان الأرحب لتنظيم الحياة الدينية والعملية، أُغلق باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجري، وأسدل ستار كثيف على العقل، فأصبحت الدراسات الإسلامية شروحاً لنصوص قديمة، كانت في زمن تأليفها آياتٍ في الروعة والدقة، إلا أن الزمن نفسه أخذ يتخطاها، فأصبحت في حاجةٍ إلى عقولٍ متفتحةٍ، تقرأها قراءة جديدة، كما تقتضي سننُ النشوء والتطور..

وكذلك تجمدت الدراسات النحوية والصرفية، على ما قررته مدرسة البصرة من قواعد، تأثرت أبعد ما يكون التأثير، بالفلسفة والمنطق وعلم الكلام... وبذلك دخل في النحو ما ليس منه ولا يحتاج إليه، كالعامل والمعمول، والعلل الثواني والثالث...

ومع مرور الأيام، أصبح النحو علماً من العلوم، وأصبحت اللغة أسيرة قيوده وقواعده، كما أصبحت غاية يُسعى إليها، مع أنها ليست، ولا يصح أن تكون، إلا وسيلة مأمونة المسلك، ميسرة المأخذ، لنقل الأفكار وحسن صوغها، لتسهيل نقلها وسلامة إدراكها...

وسلكت الأمم المتطورة مسلكاً مخالفاً، وظلت تنظر في قواعدنا

النحوية والصرفية والإملائية، منتقلة من تيسير إلى تيسير، حتى استقرت على أسس واضحة، سائغة المأخذ وقريبة التناول.. وأنشأت كل دولة، للغتها، مجماً يرعاها، ويسهر على سلامتها، وينقح قواعدها ويمدّها بالمفردات والمصطلحات... وقد أخذت المجامع على عاتقها مسؤولية وضع معجم، يمكن أن نصفه بأنه المعجم القومي للغة، يكون مرجعاً للقول الفصل في صحة الكلمة أو فسادها... وهذا ماأخذت الأكاديمية الفرنسية نفسها به، دون أن تغلق الباب على المبادرات الشخصية، فكان أن نبتت في حديقة اللغة، معاجم لها شهرتها كلاروس وروبير...

وتأثر بعض علمائنا بالنهضة الغربية المزدهرة، فسعوا إلى تبسيط قواعد النحو، خاصة، وجعله قريباً من حقائق الحياة ومدارك الطلبة... وأذكر أن أعلى صرخة مدوية سمعتها، وربما كانت الأولى، فيما يخصني، كانت تلك التي أطلقها عام ١٩٥٦ الأستاذ اللغوي الشهير إبراهيم مصطفى... ففي ذلك العام، عقد في دمشق مؤتمران اثنان:

الأول، المؤتمر الثاني للأدباء العرب وقد التأم شمله ما بين ٢٠ - ٢٧ أيلول (سبتمبر) والثاني، المؤتمر الأول للمجامع العربية، التي كانت موجودة، إذ ذاك، وهي مجامع القاهرة وبغداد ودمشق، وقد عقد في ٢٨ ايلول نفسه..

وكان المؤتمران يضمّان، بكل رفق وإكرام، القمم الأدبية واللغوية في العالم العربي..

فقد شارك فيهما من سورية مصطفى الشهابي وخليل مردم وشفيق جبري وحسني سبح وشكري فيصل وجميل صليبا وسامي الدهان وأسعد طلس... ممن أذكر..

وحضر من مصر طه حسين ومنصور فهمي وإبراهيم مصطفى وأحمد

حسن الزيات..

وجاء من أرض الرافدين، محمد بهجت الأثري وجواد علي
ومصطفى جواد...

وكان بين المدعوين من الأردن ناصر الدين الأسد، ومن لبنان ميخائيل
نعيمة...

وكان من حضور المؤتمرين، مدعوون آخرون، معروفون بعلو مقامهم
في علوم اللغة العربية وآدابها..

وقد واتتني فرصة مباركة، كانت من قبيل الصدفة لا أكثر، ناطت بي
شرف افتتاح المؤتمرين، جرياً على تقليد مألوف، هو أن يقوم ممثل الدولة
المضيفة بافتتاح المؤتمر المنعقد فيها..

وكنتُ يومها وزيراً لمعارف الدولة السورية.. كما كانت تسمى
آنذاك..

ومن باب تكريم أعضاء الوفود العربية، والحرص على إظهار أهمية
انعقاد المؤتمرين، حرص المرحوم شكري القوتلي، رئيس الجمهورية، على
حضور الحفل الذي أقامته الحكومة في بلودان، وألقى فيه خطاباً قومياً رائعاً،
أشعر الجميع بأنهم في بلدهم وفي رحاب أمتهم، التي ستظل واحدة خالدة،
برغم التجزئة وتقلبات السياسة..

وأذكر أنني أثرت في خطاب الافتتاح موضوع الحاجة إلى تبسيط
قواعد النحو وتسهيل مفاتيح الصرف، والاتفاق على قواعد كتابة موحدة
للإملاء.. وهي الصعوبات المزمّنة، التي يشتكي منها كثيرون من أبناء الأمة
العربية.. ولست أبرئ نفسي من هذه الشكوى..

وأذكر أيضاً أن أوضح المتحدثين بياناً وأقواهم إيماناً بقضيته، كان
الأستاذ إبراهيم مصطفى. وكان حديثه، وهو اللغوي الضليع، منصّباً على

الحاجة الملحة، إلى تبسيط قواعد النحو العربي وتخليصه مما علق به من الشوائب والفرضيات التي صرفته عن الغاية التي أنشئ من أجلها، وهي حماية اللغة من لحن بنيتها الألقاح، ومن لحن أبناء البلاد المفتوحة، الذين أقبلوا على تعلمها حباً في فهم أصول دينهم الجديد الذي اعتنقوه، أو من أجل غاياتٍ دنيوية مبررة..

ويحفظ تاريخ اللغة العربية وآدابها والفقهاء أسماء عدد كبير ممن نبغ من هؤلاء الأجانب في دولة الإسلام، وقدموا أجل الخدمات للغة العربية، وللعلوم الإسلامية..

ولعل أغرب ما فوجئت به، هو وقوف بعض أعضاء المؤتمرين، من سوريين ولبنانيين خاصة، وأكثرهم ممن لم يُعرف عنهم أنهم أصحاب قدمٍ راسخة في علوم لغة الضاد، في وجه كل دعوة إصلاحية، وحثهم التي تذرعوها بها، هي أن كل مساسٍ ولو كان رقيقاً بالقواعد التي ورثناها عن الخليل وسيبويه وتلامذتهما، إنما هو عدوان على العروبة والإسلام... وقديماً قال أبو عثمان المازني (المتوفى عام ٢٤٨ هـ) :

«من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد سيبويه، فليستح».. والذي يتتبع تاريخ اللغة العربية، يجد أن الدعوة إلى تبسيط قواعد نحوها وصرفها قديمة، بدأت مع الجيل الثاني، الذي تلا جيل آباء النحو الأول، حين لاحظ كبار الأساتذة وعورة مسالكها، فوضعوا للناشئين من تلامذتهم، موجزاتٍ نحوية، أخذوها من مفصلاًتهم، تيسيراً عليهم. وهذا ما فعله ثعلب (المتوفى عام ٢٩١ هـ) وأبو علي الفارسي، الذي أسمى مختصره «الأولويات في النحو»، وأبو عثمان بن جني (توفي عام ٣٩٢ هـ) الذي وضع مختصراً سماه «اللمع».

وكانت الغاية من هذه المختصرات، تمكين الدارسين من استيعاب

قواعد النحو، بتبسيط مناهجها وتخليصها من كثير من التفاصيل والنظريات الفلسفية ومن أصول علم الكلام، الذي أخذ يمكن لنفسه في العلوم المختلفة..

غير أن الدعوة الأساسية إلى الإصلاح، هي دعوة ابن مضاء القرطبي (٥١٣ - ٥٩٢ هـ)، وكان عالماً فاضلاً، وقاضياً للقضاة في دولة الموحدين.. على مذهب علي بن حزم الظاهري (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ)... وهو مذهب يقف عند ظاهر النص ويرفض القياس! ويلخصه هذا الفقيه الشهير بقوله: ألم تر أنسي ظاهري وأنسي: على مابدا، حتى يقوم دليل وقد نظر ابن مضاء في المطولات النحوية، وفي خلافات مدرستي البصرة والكوفة، فوجدها تغص بما أقحمه علماؤهما في علم النحو، من قواعد فلسفية وكلامية، لالزوم لها، عقده وجعلته علماً عسير المأثى، وعر المسلك... لذلك نَقَم على المدرستين على السواء، ووضع كتابه، الصغير في حجمه، الكبير في مدلوله، وهو «الرد على النحاة». وقد حققه ونشره، الأستاذ الموقر الدكتور شوقي ضيف، ضيف هذا المؤتمر، عام ١٩٤٧، وقدم له بمدخل في حجمه...

وينطلق ابن مضاء من مبدأ «الدين النصيحة»، لأنه يرى أن النحاة يدخلون، من خلال تعليقاتهم وفرضياتهم، في القرآن الكريم ألفاظاً مفترضة، لاتقبلها آياته..

وقد ركز جهوده على نقض نظرية العامل في النحو. وعن وجهة نظر ابن مضاء، كتب الدكتور شوقي ضيف في مقدمة «الرد على النحاة» مايلي: «وابن مضاء لا يُزري على نظرية العامل لأنها فاسدة بذاتها، وإنما لما تجره من تقدير في العبارات لعوامل ومعمولات، على نحو مانعرف من الضمائر المستترة والتنازع والاشتغال..

وليس هذا ما تجرّه نظرية العامل في كتاب النحو، فهي تجر وراءها أيضاً حشداً من عِلل وأقيسة يَعْجَزُ الثاقب الحس والعقل عن فهم كثير منها، لأنها لِاتْفَسَّرُ غامضةً من غوامض التعبير ولا دفيئةً من دفائن الأسلوب، وإنما تفسَّرُ فروضاً للنحاة وظنوناً مبهمة...».

لذلك طالب ابن مضاء بتحطيم التقدير في العبارات والتخلص من الأقيسة والعلل الثواني والثالث، ونبذ التمارين غير العملية... كما أنه دعا إلى إلغاء «كل ما لا يُفيد نطقاً»، كالاختلاف في علة رفع الفاعل ونصب المفعول به وسائر ما اختلفوا فيه من العلل والتنازع والاشتغال..

وقد كان أميناً في تأليفه، فأثنى على أبي الفتح بن جني، الذي سبقه في كتابه «الخصائص» إلى القول:

«وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه، لالشيء آخر»^(١).

ولكن هذه الدعوة الخيرة، بقيت صرخة في واد، ولم تَلَقَ حظها من الدراسة أو الاستجابة مدة تقرب من ثمانية قرون.. كان العقل العربي خلالها عقيماً يجتر شروح الأقدمين، خاصة في مجالي النحو والفقه..

وفي أوائل هذا القرن، هبت رياح النهضة على أمتنا، فتحركت لتجدد نفسها، بتجديد عقلها وفقهها ولغتها وعلومها، وتلحق بركب الحضارة العالمي، الذي يحث الخطى بسرعة متزايدة.. واتجهت همم المصلحين إلى

(١) كتب الدكتور عبد الرحمن عطية، في كتابه «مع المكتبة العربية» دار الأوزاعي الطبعة

الثالثة ص ٢٩٩ عن هذا الكتاب مايلي:

«وهذا الكتاب من أجل ما ألف في اللغة من كتب، فقد تكشف عن فهم عميق لدى ابن جني لمفهوم علم اللغة، على النحو الذي اصطلح عليه علماء اللغات في العصر الحديث من أنه علم بالقوانين الناظمة لجزئيات اللغة، وبصورة أعم وأشمل من علمي النحو والصرف».

محاربة التخلف في مكانه وحيث يعيش...

وكان للأستاذ إبراهيم مصطفى، شرف المبادرة إلى استئناف العمل على مادعا إليه ابن مضاء، فألف في النحو كتاباً نشره عام ١٩٣٧ أطلق عليه اسماً غير مألوف، إلا أنه مُعَبَّرٌ، هو «إحياء النحو».

والإحياء لا يكون إلا للأموات

ومما قاله في مقدمته:

«كان سبيل النحو موحشاً شاقاً، وكان الإيغال فيه يُنْقِضُ قِوَاي

نقضاً...

واتصلتُ بدراسة النحو في كل معاهده التي يُدرَّسُ فيها بمصر... ورأيتُ عارضةً واحدة، هي التبرُّمُ بالنحو والضجرُ بقواعده وضيقُ الصدر بتحصيله.»

وقد شرح طريقته لإصلاح النحو، شرحاً مشيراً...

وقال فيه طه حسين في المقدمة التي قدّم فيها هذا الكتاب:

«والناس يضيّقون بالنحو ويتبرمون بحديثه..»

وإذا بإبراهيم يردُّ تفكير النحويين إلى تفكير الفلاسفة والمتكلمين من المسلمين. وهو يفتح لهم طريقاً إن سلكوها، فلن يُحيوا النحو وحده، ولكنهم سيحيون معه الأدب العربي أيضاً...».

وسار على سنة الأستاذ إبراهيم مصطفى، علماء محترمون، أدلوا بدلائهم في عملية التجديد، أذكر منهم، على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، الذي نشر عام ١٩٨٤ كتابه «نحو التيسير» وانتقد فيه النحاة القدماء بأنهم «عُنُوا باستخراج القاعدة النحوية من كل ما وصل إليه علمهم من كلام العرب شعراً ونثراً، فكثرت القواعدُ وتشتتتُ شُعْباً شتى... والشعرُ يخضع لقواعد الضرورة.. ولم

يصرفوا عنايتهم إلى القرآن الكريم، وهو أسلوب سهل سلس، بالغ القوة والبراعة والانسجام..»

والدكتور مصطفى جواد، الذي ألقى سلسلة من المحاضرات، في معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة عام ١٩٥٤ عن «المباحث اللغوية في العراق» قال فيها:

«ومشكلة نحو العربية وصرْفها متفرعةٌ ومتنوعةٌ. فأول فروعها الجمودُ وعدمُ الإبداع..»

ونعني بالجمود اتباعَ قدماء النحاة في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب والتزام أقوالهم، كأنها مما يحرم فيه الاجتهاد ولا يجوز التعليق عليه.

ولقد أخذَ النحو العصري، وهو نحو مدارس الأقطار العربية وکلياتها، من نحو البصريين، دون نحو الكوفيين، ومن هنا أتاه الجمود وصار عند كثير من المعاصرين المعنيين به، غايةً لا وسيلةً... وفي الحق، أن في نحو الكوفيين آراءً كثيرةً تفضّلُ آراء البصريين...»

وذكر، لدعم رأيه، أمثلةً متعددة، منها عمل كان وأخواتها، التي يعتبرها الكوفيون تامة ولازمة، والاسم الذي يأتي بعدها هو فاعلٌ، وما نسميه خبرها المنصوب بها، هو عندهم حال..

ويستحق الأستاذ الدكتور شوقي ضيف، إشادة خاصة منا، بأعماله ودراساته النحوية الرائعة، وأخص بالذكر منها كتابه «تجديد النحو»، وكتابه الأحدث «تيسيرات لغوية» الذي نشره عام ١٩٩٠.

والدكتور ضيف، ضيف هذا المهرجان، وقد كرمنا نحن رئيس وأعضاء هذا الجمع بقبوله دعوتنا... لذلك لن أطيل القول في نضاله التجديدي في حضوره، حتى لا أكون كناقل التمر إلى هجر، كما يقول

أجدادنا، أو كناقل الماء إلى البحر، كما يقول الفرنسيون..
وحسبي أن أقول إن سعيه الجريء إلى تخليص النحو العربي من كثير
من شوائبه وتعقيداته، والرجوع به إلى وظيفته الطبيعية، هو سعي مشكور،
نتقبله بالرضا والعرفان، ونعتبره أساساً لبرنامج اصلاحي، لم يعد جائزاً أبداً
أن نتهاون فيه..

ولكن لا يصح أبداً أن يُفهم من تأييدنا لدعوات الإصلاح أننا نريد
المساس بلغة الآباء، التي أصبحت عنوان كرامتنا ووعاء ثقافتنا وحضارتنا
والأمانة التي ائتمنا عليها تاريخنا وقوميتنا، لأننا إنما نريد إصلاحاً يحقق للعربية
سبل التقدم، ويدلل لأبنائها أسباب استيعابها وسهولة التمكن من قواعدها،
نحواً وصرفاً واشتقاقاً وإملاءً، من منطلق الحفاظ على التراث، وفي إطاره.
ومن حسن الطالع، أن تترافق هذه الدعوة إلى تجديد النحو على طريق
التطور الحضاري، بدعواتٍ مماثلة لتجديد الفقه الإسلامي، الذي أخذت
الأيدي الخيرة تمتد إليه، لكي يستوعب التطور العالمي ويفي بحاجات
المسلمين في هذا المصطرع المتلاطم الأمواج..

ذلك أن بين النحو والفقه صلواتٍ وشيجةً، مستمدةً من قواعد تفسير
النصوص الشرعية، المكتوبة باللغة العربية، والخاضعة من أجل فهمها وتوزيع
العدل والحقوق بالقسطاس المستقيم، إلى معاني الألفاظ وقواعد النحو، سعياً
للوصول إلى مقاصد الشارع، كما أرادها، ناظمةً لقواعد السلوك ومحقة
لتوازن بين مصالح الأفراد والجماعة..

ويعرف رجال القانون - وأنا واحد منهم - أن النصوص إنما توضع
لتستمر، ولكن تفسيرها المتلاحق، يجعلها صالحة لكل زمان.. وبدون ذلك،
تظل هذه النصوص في معزل عن المجتمع، وتضر ولا تنفع، لأنها تبقى حكم

الأموات على الأحياء...

وكما كان ابن مضاء الأندلسي مشعلاً شاع في القرن السادس الإسلامي في علم النحو، فإن مشعلاً آخر، سطع في المشرق بعده بقرن في علم الفقه هو الفقيه الحنبلي، نجم الدين الطوفي البغدادي.. وهو كابن مضاء، وضع كتباً صغيرة الحجم، جليل الفائدة عن «المصلحة».. ذهب فيه إلى أنه إذا تعارض النص - في مجال المعاملات والعادات، وليس العبادات - مع مصلحة المجتمع والأفراد، فإن المصلحة يجب أن تقدم ويهمل النص.. وقد انطلق، في دعوته هذه، من الحديث النبوي «لا ضرر ولا ضرار»...

غير أن الجمود الذي ضرب الدراسات النحوية، أصاب الدراسات الفقهية، فلم يفهم الفقهاء حقيقة دعوة الطوفي إلى التجديد.. وظل الفقه يغط في سباته، قروناً طويلة.. والفقه والنحو، وجهان لعملة واحدة، هي الفكر العربي الإسلامي.. ولكن، كما قيض للنحو من يدعو إلى تجديده في أيامنا، نهض فقهاء معاصرون يدعون إلى تجديد الفقه أيضاً..

ويقول الشيخ محمد الغزالي:

«إنه لا بد من صياغة جديدة للعقل الإسلامي، فقد تاهت معالمه وأصابه العطب»^(١).

ويقول الشيخ مصطفى الزرقا:

«وبعد القرن الثامن الهجري، آل الفقه في جميع العالم الإسلامي إلى الجمود وفقد حركته وفعاليته، وأصبح كالعملاق المخدّر»^(٢).
وبفضل هذه الدعوات، أمكن تفسير الربا تفسيراً جديداً، أخرج منه

(١) من حديث أجرته معه جريدة القبس بتاريخ ٨ آذار ١٩٨٨..

(٢) مجلة الدراسات الإسلامية، كانون الأول ١٩٨٥..

الفوائد المصرفية وأرباح شهادات الاستثمار، وتخلي المسلمون في سورية ومصر عن بعض آراء أئمة السنة، في حالات الطلاق وتوريث أولاد المحروم.. وفي أمور أخرى، نفعت البلاد، من حيث تنمية مواردها، والعباد، من حيث تحقيق مصالحهم المادية والمعنوية..

غير أن جهود دعاة الإصلاح النحوي واللغوي المباركة، ستظل حبيسة الإقليمية، ما لم تتول أموراً هيئة عليا واحدة، تمثل جميع الأقطار العربية بالعدل، وتكون ذات استقلال تام عن الحكومات ومؤسسات الجامعة العربية، لتتخذ قراراتها، بالتعاون الوثيق مع المجامع المحلية، التي هي منها في الأصل، على أن يكون لهذه القرارات، في تطوير النحو والصرف والإملاء ووضع المصطلحات، سلطة ذات إلزام، حتى لاتظل نصائح أخلاقية. وتتجه أفكاره إلى إنشاء «مجمع عربي موحد» يرفع لغة العرب، وينميها ويطورها، لكي تستطيع أن تلبى حاجاتهم العلمية والثقافية، بيسرٍ ورفق، في إطار المحافظة على الهوية والتراث.